

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير حلقة النقاش
تنظيم الجالية السورية بين الواقع والمأمول

برنامج الحوار المجتمعي

استنبول ١٠ رجب، ١٤٣٨ هـ
الموافق ل ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٧

الفهرس

3 مقدمة وملخص تنفيذي
4 التعريف بنظرة الأترك للسوريين وسياستهم في التعامل مع القضايا السورية
5 المحور الأول: واقع السوريين، وأثار غياب تنظيمهم كجالية في تركيا
8 المحور الثاني: تصورات تنظيم الجالية ودور منظمات المجتمع المدني فيها
13 المحور الثالث: آفاق تنظيم الجالية السورية في تحقيق المصلحة السورية التركية المشتركة
14 التوصيات

مقدمة وملخص تنفيذي

تجاوز عدد السوريين في تركيا الثلاثة ملايين لاجئ، شكلوا مجتمعاً له خصوصيته الثقافية وله احتياجاته الصحية والتعليمية والاجتماعية، وبحاجة ماسة للتنسيق بشكل فاعل مع الجهات التركية لإيصال صوت السوريين، والمشاركة في صنع القرارات التي تمسهم بشكل مباشر. فقام مركز الحوار السوري بعقد حلقة نقاشية للحوار حول تنظيم الجالية السورية في تركيا دعا إليه عدداً من المنظمات والجهات السورية الكبرى الفعالة في تركيا.

بحث المحور الأول في الحلقة النقاشية واقع السوريين في تركيا، وآثار تشظيهم وغياب تنظيمهم كجالية لها صوت مسموع في مختلف القضايا التي تهم السوريين، كما بحث أسباب التشظي السوري في تركيا من حيث غياب ثقافة العمل الجماعي والعمل في تكتلات حزبية أو عصبية، وأكد الحاضرون على ضرورة إيجاد مراجع تخصصية سورية متوافق عليها تقوم بإدارة ملفات السوريين في تركيا بالتنسيق مع الجانب التركي.

بحث المشاركون في المحور الثاني تصوراتهم حول بناء الجالية وتوافقوا بمجملهم على صعوبة إنشاء جسم واحد ممثل لـ 3 ملايين سوري بمختلف توجهاتهم وخلفياتهم، وتوافق الغالبية على عملية البناء من الأسفل إلى الأعلى، وإنشاء مرجعيات تخصصية قوية في المجالات التي تهم السوريين في تركيا، والعمل على تقوية الموجود منها ودعمه، وإنشاء ما هو غير موجود منها، وأكدوا أن تضم هذه المرجعيات كفاءات تخصصية، وأن تبتعد عن التحزب والعصبية وأن تكون خادمة لكافة السوريين، وأن تتأى بنفسها ما أمكن عن الاستقطابات السياسية الحزبية داخل المجتمع التركي التعددي السياسي، وتحترم موقعها كجالية زائرة. كما أكدوا على ضرورة التنسيق بين كافة المبادرات القائمة حالياً على تنظيم السوريين والتكامل فيما بينها، وأورد بعضهم ضرورة معرفة السياسة التركية حيال مشاريع التمثيل للسوريين والموقف الحقيقي منها.

أما في المحور الأخير حول آفاق تنظيم الجالية في تحقيق المصلحة السورية التركية المشتركة، فتم التأكيد على ضرورة معرفة حاجات السوريين وأولويات الأتراك التي تتمحور حول الأمن الداخلي من حيث وجود السوريين في أراضيها، والأمن الخارجي لحماية الحدود، والحفاظ على مشروع الدولة واستقرار اقتصادها. وأن فهم هذه الأولويات والمشاركة مع الأتراك في تحقيقها عبر تقاطعها مع احتياجات السوريين يشكل فرصة ممتازة للانطلاق والتعاون والبناء. كما تم سرد عدد من الفرص الكامنة وسرد التجارب التي يمكن الاستفادة والتشارك فيها مع العديد من الجهات التركية من حيث التعليم، والاقتصاد، والعمل النسائي، والتعليم المهني، ومنظمات المجتمع المدني. كما تم التأكيد على فكرة التمويل النقدي والمعنوي عبر ضرورة استثمار الأفكار والمتطوعين ورجال الأعمال والشركات والاستفادة من التجارب الناجحة وغير الناجحة في هذا المجال.

التعريف بنظرة الأتراك للسوريين وسياستهم في التعامل مع القضايا السورية

لا يبدو من الحصافة أن يبدأ السوريون تنظيم الجالية السورية في تركيا دون فهم طبيعة نظرة البلد المضيف كحكومة ومنظمات، من حيث نظرتهم للسوريين الضيوف على أراضيهم، ومن حيث سياستهم في التعامل مع القضايا التي تمسهم كالتعليم والصحة والشؤون القانونية والاجتماعية وغيرها، ومن حيث بحث حاجة الأتراك لوجود ممثل فعلي للسوريين يتشاركون معه في حل القضايا ذات الصلة بالسوريين. وبعد مرور سنوات على الوجود السوري في تركيا تغدو عملية مراجعة إدارة الأتراك لقضايا السوريين في تركيا، وقيام الجهات السورية التي تولت تنسيق هذه الملفات مع الأتراك أخذ الدروس المستفادة أمراً لا غنى عنه¹.

نائب الأمين العام لمنظمة الإغاثة الإنسانية IHH أوضح أن لتركيا خبرة في احتضان النازحين ابتداء من حرب البوسنة، ولكن هذه المرة الأولى التي تستقبل فيها تركيا ما يزيد عشرة أضعاف ما اعتادت عليه في الأزمات السابقة، وأن أزمة السوريين وأعدادهم الهائلة في تركيا، وسلوكيات بعضهم (المتفهممة عادة في مثل هذه ظروف) قد أحدثت بعض الحساسيات لدى شرائح من الشعب التركي. كما ألمح إلى أن قضية الوجود السوري في تركيا يتم استخدامها ضمن الأحزاب التركية المعارضة كورقة ضغط على الحكومة مما يستدعي حكمة في التعامل معها.

ورأى أن الدور الأعظم مناط بمنظمات المجتمع المدني حيث أن دور السياسيين يتمحور حول السياسة والإدارة، أما المنظمات فتستطيع النظر بعمق للمشاكل الاجتماعية ضمن الجالية، وبالتالي فهي الأولى بحل هذه المشاكل بعد تمحيصها ودراستها بشكل معمق.

(١) كان من المقرر أن يلقي الضوء على النقاط المذكورة أعلاه ممثل منظمة التعاون الإسلامي للشؤون الإنسانية في تركيا، إلا أنه واجه ظرفاً صحياً منعه في اللحظات الأخيرة من حضور الحلقة

المحور الأول

واقع السوريين، وآثار غياب تنظيمهم كجالية في تركيا

إن معرفة الواقع معرفة دقيقة هي أولى الخطوات البديهية لإصلاحه، ولذا فقد حُصص المحور الأول للتعريف بواقع السوريين في تركيا، ومعرفة ما هي احتياجاتهم الأساسية التي يمكن أن تُلبى من قبل السوريين أنفسهم، أو بالتعاون مع الدولة التركية، كما ناقش المحور الآثار السلبية لحالة التشظي السورية في تركيا، وعدم وجود مرجعيات يمكن أن تطرح نفسها كممثلة للسوريين في مختلف المجالات، وختم المحور بعرض لتجارب السوريين في تمثيل ملفاتهم الصحية والدينية والتعليمية والاقتصادية مع الجانب التركي بإيجابياتها وسلبياتها بغرض أخذ الدروس المستفادة منها والبناء التراكمي عليها.

قدم مركز الحوار السوري في فاتحة هذا المحور عرضاً مختصراً عن واقع السوريين في تركيا، من حيث توزيعهم الجغرافي والديمقراطي وتمرّكهم في المدن التركية، كما قدم إحصائيات محدثة عن وضعهم التعليمي في مراحل التعليم المختلفة، بالإضافة إلى واقع السوريين الاقتصادي ونشاطهم التجاري والقطاعات التي تميزوا فيها. كما اشتمل العرض على خارطة منظمات المجتمع المدني وتجمعاتها في تركيا.

أجمع المشاركون في الندوة خلال النقاش على أن حالة التشظي التي يعيشها السوريون تعود بالضرر عليهم، وتضع السوريين في حالة "المستجيب" من حيث ووقوعهم تحت تأثير مباشر لقوانين وإجراءات دون قدرتهم على المشاركة في صنعها، وأكدوا على ضرورة تضافر الجهود وتعزيزها لبناء مرجعيات سورية تستطيع تمثيل وإدارة ملفات السوريين بكفاءة، وتحقيق المصلحة المشتركة للسوريين والأترك على حد سواء.

خلال النقاش للأسباب التي يرى المشاركون أنها من أسباب غياب وجود تمثيل موحد للسوريين، رأى بعضهم أن على رأس هذه الأسباب غياب ثقافة العمل الجماعي، وحرص السوريين على العمل ضمن تكتلات عصبية أو دينية، وعدم الانفتاح على الآخر السوري واستيعابه، إضافة إلى تجرع غصة التجارب الفاشلة السابقة وعدم قدرة السوريين على تجاوزها وفقدان الثقة بالمحاولات الجديدة. يضاف إلى ذلك شيوع النفوذ المؤسسي بين المؤسسات السورية، حيث تقتنع بعض المؤسسات أن نجاحها وتمدها يغنيها عن وجود مظلة جامعة تظل الجميع، وتستنكف عن ضخ الموارد المالية والبشرية والمعلوماتية اللازمة لبناء وإنجاح هذه المظلة.

وقد بين رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات السورية الإنسانية الكبرى أن احتياجات السوريين من الأترك

معروفة وقد أشبعت بحثاً وتفصيلاً في عمومياتها كالتعليم والصحة والدمج المجتمعي والشؤون القانونية، لكن المشكلة تكمن في عدم القدرة على التفاهم على هذه الاحتياجات مع الجانب التركي الذي ينظر إليها عادة بمنظار مختلف، ولذا فلا مفر من تعزيز التواصل الدائم بين السوريين وبين الأتراك لكي يتم وضعهم في صورة هذه الاحتياجات من المنظار السوري، وهذا لا يمكن أن يتم بدون وجود جهات يفرزها السوريون كتجمعات واتحادات وروابط أو شكل من أشكال التنظيم، بحيث يكون هناك صوت مسموع لديهم من قبل الأتراك، ومن الضرورة بمكان فتح قنوات إعلامية تعرف الأتراك بحكومة ومنظمات وبجهود منظمات المجتمع المدني وخدماتها لصالح السوريين من جهة، ولتصحيح صورة السوريين عند الأتراك كشعب من جهة أخرى.

في تجارب تمثيل ملفات السوريين مع الأتراك قدم عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري نبذة عن تجربة المجلس في تمثيل الملف الديني للسوريين في تركيا، يضم المجلس 40 رابطة وهيئة سورية شرعية اجتمعت في تركيا وأسست المجلس الإسلامي السوري ليكون مرجعية للسوريين في الداخل والخارج. أسس المجلس بعد تشكيله لجنة رباعية مشتركة مع رئاسة الشؤون الدينية التركية، ووقع مذكرة تفاهم وتعاون في افتتاح المساجد حيث خصصت لهم رئاسة الشؤون الدينية التركية عشرات المساجد لإقامة النشاطات الدينية للسوريين ذكورا وإناثا. وبدأ المجلس الإسلامي السوري يأخذ دوره كمرجعية تمثل السوريين في الحقل الديني، وأكد عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري أن الأتراك لديهم حرص ورغبة ملحّة في أن يكون للسوريين رأس واحد في هذا الملف يقومون بالتنسيق والتشارك معه، وأكد أنه قد حدثت بعض الحالات التي حدثت فيها بعض الأخطاء من الجانب التركي في قضايا تجاوزت المجلس فيها، إلا أن نتائجها كانت بالغة السوء لديهم، مما أدى إلى تعزيز دور المجلس لديهم وحرصهم على التشارك والتنسيق معه وتكريس مرجعيته فيما يخص قضايا السوريين حرصاً على تجنب الوقوع في هذه الأخطاء مرة أخرى.

ورأى عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري أنه يمكن البناء المشترك مع الأتراك وتحقيق المنفعة المتبادلة ضمن الملف الديني معهم باحترام توجهاتهم التي تبتعد عن السياسة والتدخل فيها، وعبر التركيز على نقاط التلاقح والبناء عليها، وعبر التعاون معهم في منع الفكر المتطرف الذي يعد انتشاره أحد أكبر المخاوف المشتركة بين السوريين أو الأتراك على حد سواء.

وعن تجربة تمثيل السوريين في ملف التعليم تحدث رئيس مجلس إدارة أحد تجمعات الجمعيات السورية في تركيا عن تجربتهم التي تضم 46 منظمة سورية مرخصة تعمل في سوريا وفي تركيا، انبثق عنه عدة لجان كانت إحداها لجنة التعليم لتنسيق هذا الملف مع الجانب التركي، وقدمت للأتراك مقترحات ومشاريع وإحصائيات ومن وحي واقع السوريين وخبرتها فيه، لكن التنسيق والاستجابة من قبل الأتراك كانا ضعيفين مما أدى لتعثر الاجتماعات

الخاصة بالتعليم وعدم تبليغ اللجنة بها بشكل مستمر، وتفرد الأترك بأخذ قرارات لها بالغ الأثر على الطلبة السوريين كتحويل الطلبة السوريين إلى المدارس التركية دون دراسة كافية، وقرارهم الأخير بالتعليم باللغة التركية للأطفال السوريين مما يهدد لغتهم الأم، وغير ذلك من قرارات أخذت دون مشاركة السوريين فيها. وأكد على ضرورة متابعة السوريين المطالبة بمراجعة هذه القرارات، خاصة وأن أخذ بعض هذه القرارات يخضع للتجاوزات السياسية داخل تركيا.

أما في الجانب الاقتصادي فقد تحدث مدير إقليمي لأحد تجمعات رجال الأعمال السوريين الذي يضم رجال ورواد الأعمال في مختلف المجالات، وينشط في ثلاثة مدن تركية، كما يستوعب حوالي 500 مهني حربي، إضافة إلى 700 رائد أعمال يقوم بتدريبهم ورفع خبراتهم، ويقوم بعمل لقاءات مع الجانب التركي وتمكن من تحقيق إنجازات من قبيل تنسيقه مع الأترك لتسهيل دخول المستثمرين لتركيا للقاء رواد الأعمال وأصحاب الأفكار المتميزة، وعقد لقاءات مع غرف التجارة والصناعة والحكومة التركية لحل مشاكل العمالة السورية ومنع استغلالها، وقضايا أخرى ذات صلة كالضرائب والتأمين الصحي وتسهيل الأمور القانونية. وأوضح أن هناك عدة تجمعات سورية اقتصادية لها حسناتها وسيئاتها فقسم تركز في مناطق المعابر الحدودية ولكن ظهرت فيها مشاكل فساد ومصالح شخصية، وبعضها بني على تمويل خارجي وبالتالي يخاطر بامتلاك ناصية قراره المستقل مستقبلاً.

المحور الثاني

تصورات تنظيم الجالية ودور منظمات المجتمع المدني فيها

عقب نقاش واقع السوريين واحتياجاتهم والآثار السلبية لحالة التشطي السوري في تركيا، تم الانتقال لنقاش المحور الثاني الذي دار حول تصورات تنظيم الجالية السورية من حيث التحقق العملي والأهداف والرؤى العامة، وما شكل الجسم المطلوب والواقعي في ظل الظروف الراهنة، وفي ظل وجود عدد من منظمات المجتمع المدني ضمن كيانات جامعة، وبحث آلية استيعاب كافة السوريين ضمن مشروع التنظيم دون أدلجة او تحزب.

طرح المشاركون تصوراتهم وآرائهم حول هذا المحور، وتوافق غالبية الحضور حول صعوبة إنشاء جسم تمثيلي واحد ممثل لثلاثة ملايين سوري في ظل الظروف الحالية نتيجة لتنوعهم واختلاف مشاربهم واهتماماتهم ومواقفهم من الثورة وغير ذلك، إضافة إلى المشاكل اللوجستية والإمكانات الضخمة اللازمة لتمثيلهم وفتح مكاتب ووضع آليات انتخاب وتمثيل عادلة. وبناء على ما سبق فقد طرحت فكرة إنشاء عدة أجسام تنسيقية تخصصية في مجالات مختلفة تهم السوريين يكون بينها تنسيق وتناغم مشترك، خاصة أن الساحة التركية تحوي بعض المرجعيات التخصصية ذات التجربة التي تستحق الدراسة والمحاكاة كالمجلس الإسلامي السوري في الملف الديني، ويمكن أن يعمل السوريون على إيجاد أو تقوية مرجعيات تخصصية أخرى في مجالات أخرى تكون مرجعية للسوريين. ولا مانع من تباين وجهات النظر الداخلية، ولكن الصوت يجب ان يكون واحداً عندما يتعلق الأمر بخطاب الأتراك، ويجب أن يصلهم من جهة واحدة دون تشتيتهم بجهات عدة ورؤى متناقضة كما هو واقع.

وبخصوص المشاكل التي قد تنشأ عند بحث آليات الاختيار والتمثيل والانتخاب عند تشكيل الجالية اقترح رئيس مجلس إدارة منظمة معنية بتمكين المجتمع فكرة تقوم على شرعية الإنجاز لا شرعية التمثيل، بحيث يتم إعطاء شرعية التمثيل لمن يثبت كفاءته ونجاحه في حل قضايا السوريين في مختلف المجالات، كأن يكون هناك مكتب مختص قانوني يلجأ إليه السوريين عادة لحل مشاكلهم ويثقون فيه، ومع الوقت يصبح هذا المكتب مرجعية للسوريين ذو رأس مال رمزي كبير لديهم من حيث حل مشكلاتهم، ولدى الأتراك من حيث التواصل معه وأخذ التوصيات والبيانات وغيرها، واقترح بحث تعميم هذا الموضوع على مختلف القضايا والملفات.

وضمن المحور ذاته لفت المدير التنفيذي لأحدى المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الديني النظر إلى التعامل مع مشروع تمثيل السوريين بألية التدرج نظراً لعدم توفر بيئة وثقافة مناسبة لإنجاحه ضمن الظروف الراهنة، ولخص فكرته بأن تكون المرحلة الأولى من المشروع هي مرحلة التنسيق والتكامل، ننتقل بعدها لمرحلة أخرى عبر إنشاء جسم موحد.

ورأى رئيس مجلس إدارة مؤسسة سورية مجتمعية كبرى أن الخيارات أمام السوريين حالياً إما انتظار عدة سنوات أخرى لكي تنضج ثقافة العمل الجماعي لديهم، وهو أمر قد لا يكون مناسباً ضمن الظروف الراهنة، أو القفز العاجل إلى بناء المرجعيات المتخصصة عبر سعي أهل الاختصاص لتمكين مختصي الإدارة الشباب بحيث يلتفت الشباب للإدارة والتنظيم ويستنتجوا برأي أهل الاختصاص ونجمع بذلك بين الخبرة المتراكمة وبين الإدارة الرشيقة المنطلقة.

أما عن نطاق عمل الجالية وتخصصها فقد رأى رئيس مجلس إدارة مؤسسة انسانية سورية ضرورة الفصل بين الجالية السورية في تركيا، كخادمة للسوريين فيها، وما بين بعض مكوناتها من هيئات ومنظمات تعمل لصالح السوريين في كل مكان كالمجلس الإسلامي السوري مثلاً، ولذا فإن تحديد النطاق أمر مهم جداً أثناء البناء والتأسيس بحيث يكون تخصص الجالية هو قضايا السوريين داخل تركيا، كما لفت النظر لضرورة تحييد الجانب السياسي وغيره من الجوانب خارج اهتمام مجموع الجالية السورية فلتلك الأمور مختصوها وكياناتها، ويبقى نطاق اهتمام الجالية السورية بالقضايا الخدمية والمجتمعية والقانونية وغيرها من مجالات ذات صلة بوجود عموم السوريين في تركيا.

كما أكد على ضرورة توضيح من هو المستفيد من تشكيل الجالية وكيف تتم خدمته، حيث ركز كثير من الحضور في مداخلاتهم على الجانب التركي كطرف مستفيد، وهذا مهم، لكنه طرف واحد، يقابله طرف آخر مهم جداً هو المواطن السوري في تركيا، حيث يجب التفكير فيه عبر حصر احتياجاته، وتحليلها ومعرفة أولوياته، وبناء برامج ومشاريع لسد هذه الاحتياجات.

ومن الأفكار التي تم ذكرها خلال النقاش ضرورة معرفة التوجهات التركية وموقفها من وجود المرجعيات التخصصية أو التمثيل الموحد للسوريين، حيث أنه يعتقد أن إيجاد كيانات مرجعية سورية تخصصية قد لا يناسب توجهات تركيا الحالية في ظل سياستها الرامية لدمج السوريين، وما يعزز هذا سعي الدولة التركية لتجنيس السوريين، ودمج أطفالهم في المدارس، وإلغاء المراكز الطبية السورية كخطوات لتحقيق هذه السياسة عملياً. وعليه فإن معرفة توجهات صانع القرار التركي الحقيقية هو أمر لا غنى عنه قبل البدء بأي مشروع بحسب المدير التنفيذي لأحدى المؤسسات الأهلية العريقة ذات الحضور الواسع.

وضمن الفكرة ذاتها طرح مدير مركز بحثي سؤالاً عن وجود ضغوط أو دفع تركي للسوريين بضرورة إنشاء مرجعية لهم في تركيا، وتساءل عن معرفة السوريين الدقيقة لآلية طبخ القرار التركي فيما يتعلق بالقضايا السورية، وعن معرفتهم بالدراسات التي تصدرها مراكز البحث التركية وتوصياتها للجهاز التركي بخصوص قضايا السوريين، وعمّا إذا كان هناك أي تواصل أو تعاون مع هذه المراكز التي لها تأثير مهم جداً على صانعي القرار الأتراك، وألمح إلى

إمكانية تغيير السياسات التركية فيما لو تم معرفة آلية صنع هذه القرارات وتم التعامل معها بحكمة.

ونظراً لوجود مبادرات ومشاريع حالية لتنظيم الجالية السورية، أكد أكثر من مشارك على ضرورة أن يكون هناك تنسيق وتكامل وتحليل لنقاط القوة ونقاط الضعف والانتشار ومجالات العمل فيما بين أصحاب هذه المبادرات بحيث لا يتشظى المشروع لاحقاً إلى تكتلات متشاكسة بعدة رؤوس أو تتقاطع نفس النشاطات بين جهة وأخرى. كما اقترح عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري دراسة تجمعات السوريين وتمثيلياتهم في تركيا على أساس محافظاتهم، كرابطة أهل حمص ورابطة أهل حلب وغيرها من التمثيليات للمساعدة على الخروج بتصور أفضل عن خيارات تمثيل الجالية.

ورأى مدير المشاريع في مؤسسة سورية متخصصة بالحوار بين السوريين أنه في ظل عدم تبلور كيان ممثل للسوريين في تركيا حالياً، ووجود بعض القضايا التي قد لا يوجد بالضرورة مرجعيات تخصصية لها، يمكن بالحد الأدنى التوافق حول مضامين محددة من قبل عدد من الهيئات والجهات السورية، ورأى أن التوافق بين المؤسسات السورية على مضمون موحد يعبر عن رؤية السوريين بمختلف مؤسساتهم قد يوصل رسالة للجانب التركي أن أغلب السوريين متفقون حول هذا المضمون بحيث يدفعه هذا التوافق لأخذه بعين الاعتبار كما حصل في قضية سيارات السوريين في تركيا.

تم لفت النظر أثناء الحوار إلى ضرورة اعتبار الأفراد، بحيث أن الجالية هي صوت الفرد هناك شريحة واسعة من السوريين لا تدري بالضرورة عن منظمات المجتمع المدني واتحاداتها في تركيا، فيلزم إيجاد آليات لإشراك الأفراد في هذا التمثيل الجمعي لهم. هذه الآليات لا يوجد تصور واضح لها فقد تكون فردية أو عبر منتديات وهذا كله خاضع للنقاش وبحث الإيجابيات والسلبيات.

وعن التجارب التي يمكن الاستفادة منها ضمن تصورات بناء الجالية طرح المدير الإقليمي لأحد تجمعات رجال الأعمال السوريين في تركيا تجربة هيئة الدعم التنموي للسوريين في أورفا التي جمعت حوالي 40 شخصية، توافقوا فيما بينهم على إيجاد ست لجان مختصة كل لجنة كونت من خمس أعضاء، أفرزت هذه اللجان مكتباً تنفيذياً يهتم بشؤون السوريين فيها، حيث زار المخاتير والوالي وبحث معهم مشاكل السوريين وتعاون معهم لتجاوز هذه المشاكل، كما تم محاكاة هذه التجربة في عدة مدن تركية كأورفا وانقرة وهاتاي، ويمكن لاحقاً التنسيق بين هذه الهيئات التي تعمل بنفس الآلية تقريباً عبر جسم يوحدتها في المستقبل ذو إدارة واحدة.

فيما يخص مبادرات تنظيم الجالية السورية القائمة حالياً تحدث أمين سر أحد تجمعات المنظمات السورية عن التجربة التي يجري العمل عليها حالياً، حيث نشأت الفكرة بداية من اللجنة المجتمعية ضمن منبر الجمعيات

السورية، ثم ظهرت فكرة النادي العربي لإنشاء جالية عربية لم يكتب لها النجاح، تبع ذلك ورشة عمل مبدئية لعدة سوريين تطورت لاحقاً إلى مجموعة من سبعين شخصاً صدر عنها مجموعة توصيات، وتم عمل استبيانات هدفت للوصول لأكبر شريحة ممكنة متنوعة الأفكار والتخصصات والتوجهات والانتماءات، حرصاً على عدم صبغها بلون واحد. تم عمل لقاء تشاوري نتج عنه لجنة تحضيرية من خمسة أشخاص ولجنة إدارية مساندة. أثناء العمل تم رصد عدة مبادرات لتنظيم الجالية كان بينها فريق الجالية السورية في استنبول، وتجمع نسائي، تم التعاون المباشر معهم في المشروع. تم الاتفاق المبدئي على التركيز على استنبول وبناء النموذج فيها ليتم الاستفادة من تجربته في حال نجاحه على المدن الأخرى. وبين أن اللجنة التحضيرية تعمل على اللقاء مع المختصين وأخذ التجارب والخبرات السابقة لوضع نظام داخلي، وسيتم إطلاق مؤتمر تأسيسي للجالية السورية في استنبول خلال الأيام الليلة القادمة.

وعن دور منظمات المجتمع المدني في بناء الجالية تحدث المدير التنفيذي لأحد اتحادات منظمات المجتمع المدني السورية، حيث أوضح أن وجود المجتمع المدني مرتين بعدد المؤسسات التي تظهر فيه، وزيادتها دليل على حيوية المجتمع، وهي الأقدر على تلبية متطلباته. ومرجعية الأفراد في المجتمع تعود لمنظمات المجتمع المدني المنبثقة عنه، فمثلاً منظمات رعاية اليتيم هي أولى من يمثل شريحة الأيتام، ووجود اتحاد يضم المنظمات العاملة في رعاية اليتيم أو في أي مجال آخر هي المرجعيات التي يمكن البدء والانطلاق منها لتنظيم الجالية ويتم ذلك عبر البناء المتدرج ومن أسفل إلى أعلى.

وقد قدم رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات السورية العاملة في تركيا اقتراحاً حول تنظيم الجالية السورية عبر بناء مرجعيات متخصصة ورأى أن هذا الأمر يحتاج لسنوات، وأن هناك ما يمكن عمله خلال سنة يتبلور في ثلاث نقاط أساسية: إنشاء فريق تسويقي بمؤسسات الشأن العام السورية وتنظيماتها واتحاداتها ونشاطاتها في تركيا يكون صلة وصل مع الأتراك وغيرهم من السوريين بحيث يكون دوره هو التعريف والفهم المشترك، و السعي على بناء أهداف سورية مرحلية ومحددة ومقاسة لكل عام، و بناء المرجعيات التخصصية بطريقة معيارية ورقية بحيث يكون هناك معايير تقاس عليها أداء الجهات السورية في الساحة.

وعن الجهة التي تحمل هذا المشروع تم الاقتراح بأن يكون الحامل له هو المرجعيات ذات الخبرة والنجاح النسبي كالمجلس الإسلامي السوري، ومؤسسة الحج، يضاف إليها اتحادات منظمات المجتمع المدني. وقد ركزت النقطة الأخيرة في هذا المحور على كيفية حماية الجالية السورية من التحزب والأدلجة، فقد تم التحذير من إضفاء صبغة حزبية أو أيديولوجية على مشاريع خدمية لا تحتملها حيث يؤدي إلى نشوء مشاريع متناقضة تعود بالضرر على عدة مستويات، أولها انكفاء الجمهور الذي يحتاج للخدمة عن هذه المؤسسات، وبالتالي اتجاهه لمؤسسات مشبوهة أو فقدان الخدمة بشكل كامل، وثانيها أن هذا المستفيد ينظر للمؤسسات المؤدلجة نظرة شك

مما يجعله بفضل في مرحلة لاحقة نماذج شمولية غير منتخبة ظناً أنها لا توجد انقسامات مجتمعية. وفي جانب آخر تم التأكيد على ضرورة الوعي ألا يقع السوريون في استقطاب سياسي في البلد المضيف لأحد الأطراف، بحيث إذا حدث تداول للسلطة في هذا البلد تأثر السوريون سلباً بذلك، ومن المهم التعامل بحذر شديد مع الواقع وأن يكون التعاطي السياسي في الشأن الداخلي لأي دولة مضيئة في أدى مستوياته.

وتم التركيز على أن الشعب السوري متنوع ومن الضرورة استيعاب هذا التنوع، والحرص على توظيف الناس في مشروع الجالية على أساس الكفاءة وليس على أساس الولاء، وعدم استحضار الخلافات الداخلية العقديّة أو الفكرية ضمن المشاريع ذات النفع العام، وحصر طرح الخلافات العقديّة أو الفكرية أو الأيدولوجية ضمن الغرف المغلقة بين المختصين، وعدم إشغال الناس بها.

ومن الحلول العلمية التي طرحها المدير التنفيذي لأحدى المؤسسات الأهلية في الحلقة إعداد وثيقة يجمع عليها السوريون تكون بمثابة مبادئ لأي مشروع لتنظيم الجالية السورية لاحقاً، وتركز هذه الوثيقة على أربعة محاور وتنشر عبر مختصين في الإعلام الاجتماعي لتترسخ في أذهان الناس: موضوع الانتماء الوطني والمشروع الديني، والتمثيل السياسي، والتنوع العرقي، والخلاف المنهجي المدرسي.

ونتيجة لتحول الأفكار والمفاهيم عما كانت عليه سابقاً من الولاء للدين والعمل للمصلحة العامة بحيث أصبح الولاء للجماعة أو المدرسة أو التوجه الفكري اقترح أحد المشاركين تخصيص أشخاص "كوقف للمصالح العام" يبدوون بتكوين المرجعيات التخصصية في مختلف المجالات، يتم التأكد من كفاءتهم وتجربتهم عبر اجتيازهم شروطاً معيارية تضعها جهة نزيهة وشفافية.

المحور الثالث

آفاق تنظيم الجالية السورية في تحقيق المصلحة التركية المشتركة

افتتح هذا المحور بورقة قدمها مدير العلاقات العامة في مؤسسة سورية حاضرة في تركيا عن آفاق تنظيم الجالية السورية في تحقيق المصلحة المشتركة بين السوريين والأترك، حيث أوضح أن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأكبر في تحريك المجتمع وقيادته. وأكد أن أولويات الأترك تتلخص في الأمن الداخلي من حيث وجود السوريين في أراضيها، والأمن الخارجي لحماية حدودها، والحفاظ على مشروع الدولة واستقرار اقتصادها. وأن فهم هذه الأولويات والمشاركة مع الأترك في تحقيقها يعطي حالة من الثقة والمصداقية لديهم تجاه السوريين ومشاريعهم التي تنبثق من حاجات السوريين التي باتت معروفة.

وأوردت الورقة بعض أخطار عدم تنظيم الجالية من حيث هجرة الكفاءات السورية وقلة استثمارها، وإمكانية التجيير لصالح مشاريع مشكوك فيها، وإرباك الأترك في التعامل مع القضايا السورية وسوء التعامل مع استحقاقات السوريين كمواضع الجنسية والتوظيف وغير ذلك.

وعن فرص الشراكة المستقبلية عدت الورقة عدداً من الجهات التركية التي يمكن بناء مشاريع استراتيجية معها كإحدى التجمعات النسائية التي تضم قرابة 60 منظمة، ومظلة تضم مئات من منظمات المجتمع المدني التركية، والتجمعات الاقتصادية الكبرى في تركيا، والمدارس الشرعية المنتشرة في عموم تركيا. ومدارس التعليم المهني للطلبة السوريين.

خلال النقاشات توافق جزء من المشاركين على ضرورة العمل على الجانب الثقافي والتوعوي للجالية وتعزيز القيم والأخلاق، وحل المشاكل المجتمعية، وعدم الاكتفاء بالعمل على الطعام والشراب والمستهلكات اليومية. وتم التأكيد على وجود بعض الشرائح المهمة التي يجب العمل عليها بتكاملية بين المؤسسات كشريحة المرأة والطفل، وإن التأخر في تشكيل الجالية لعام أو عامين، أو التأخر في إنشاء مرجعيات مختصة تهتم بهاتين الشريحتين قد يؤدي لاستهدافهما من قبل مشاريع أخرى لا تمت بصله لواقع وثقافة السوريين كما يحدث حالياً في مشاريع بعض المنظمات الأجنبية.

وتم التأكيد على ضرورة الاستفادة من التجربة التركية ذات الخبرة الطويلة في العمل الجماعي والقوة السورية الفردية وتسويق كل طرف خبرته أمام الآخر والاستفادة منها.

ومن الفرص الكامنة التي تم طرحها في جانب التمويل، عدم التوقف عند التمويل النقدي فقط الذي لا بد أنه سينقطع في فترة من الفترات إن تم تأمينه حالياً، بل توسيع ذلك للاستثمار في الطاقات والأفكار والملتطوعين وبناء شراكات مع رجال الأعمال والشركات الناجحة والتمويل بناء على الاشتراكات والتمويل الفردي، والاستفادة من تجارب "الجمعيات التعاونية" في الغرب التي حققت نتائج مبهرة على هذا الصعيد.

التوصيات

التوصيات¹

1. دراسة تجارب الجاليات التي استطاعت تنظيم نفسها بنجاح في دول المهجر وبحث إمكانية الاستفادة منها.
2. دراسة الواقع الحالي ورصد مبادرات تمثيل السوريين وتنظيمهم في تركيا بهدف التنسيق والتكامل ومنعاً لزيادة التشطي والانقسام، وعدم إرباك الأتراك بوجود أكثر من "رأس سوري" بتصورات قد تكون متناقضة عن آلية التعامل مع القضايا السورية.
3. الحرص على بناء الجالية بوسائل وآليات تمنع أدلجتها أو تحزبها أو عصبيتها وأن تعمل على خدمة كافة السوريين في تركيا عبر استقطاب الأكفاء والمتخصصين. وضرورة الحرص على تحديد نطاق عملها وعلى شرائح المستفيدين منها.
4. الدفع باتجاه إيجاد مرجعيات متخصصة، وتقوية المرجعيات الموجودة حالياً والتي أثبتت نفسها وكفاءتها في مختلف المجالات، وإتباع أسلوب البناء من أسفل إلى أعلى في ظل صعوبة إيجاد جسم واحد برأس واحد في هذه المرحلة.
5. عدم التعاطي السياسي لتمثيلية الجالية مع الشأن الداخلي للدولة المضيفة إلا بالحد الأدنى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مطلقاً.
6. الدفع باتجاه إيجاد مصادر تمويل ذاتية تعتمد على الاشتراكات، وبناء الشراكات مع الشركات ورجال الأعمال، وإدارة المتطوعين واستثمار الطاقات المعطلة.
7. بناء شراكات استراتيجية مع الجهات التركية ذات الصلة في مختلف المجالات (الاقتصادية، التعليمية، المرأة، التعليم المهني، منظمات المجتمع المدني، الخ..).

(1) تم أخذ التوصيات من تحليل استبانة التقييم النهائية للحلقة النقاشية، ومن النقاش الذي دار أثناءها



   sydialogue

 www.sydialogue.org

 contact@sydialogue.org